قائمة بالوزراء المحظوظين .. أعضاء مجالس إدارات البنوك 03

اندفاع امبريالي للإمارات في إفريقيا .. ما الهدف؟ 05

النظام والإخوان.. نصف قرن من الصدام والتوظيف 06

الطب من 80% والهندسة من 64% والصيدلة من 68%

التعليم العالى تعلن الحدود الدنيا للقبول بالجامعات الأهلية ٢٠٢٦

اعتمد المجلس المشترك لمجلسى الجامعات الخاصة والأهلية، برئاسة الدكتور عبدالعزيز قنصوة، وزير التعليم العالى والبحث العلمي، الحدود الدنيا للتقدم إلى كليات الجامعات الأهلية للعام الجامعى ٢٠٢٦/٢٠٢٧، وذلك خلال الاجتماع الذى عُقد بمقر جامعة العلمين الدولية.

وتضمنت الحدود المعلنة نسب القبول لطلاب الثانوية العامة والشهادة الأزهرية، وكذلك طلاب مدارس STEM ومدارس النيل، بالإضافة إلى الحاصلين على الشهادات العربية والأجنبية.

الطب البشرى من ٨٠٪ إلى ٨٥٪

وجاء الحد الأدنى للقبول بكلية الطب البشرى لطلاب الثانوية العامة والأزهرية وطلاب مدارس STEM والنيل بواقع:

٨٠٪ بجامعتى الملك سلمان الدولية والوادى الجديد الأهلية.

٨٢٪ بجامعات الجلالة والعلمين الدولية وشرق بورسعيد الأهلية.

٨٥٪ بباقى الجامعات الأهلية.

أما بالنسبة للحاصلين على الشهادات العربية والأجنبية، فجاء الحد الأدنى:

٨٥٪ بجامعتى الملك سلمان الدولية والوادى الجديد الأهلية.

٨٨٪ بجامعات الجلالة والعلمين الدولية وشرق بورسعيد الأهلية.

٩٠٪ بباقى الجامعات الأهلية.

الحدود الدنيا لباقى الكليات

لطلاب الثانوية العامة والأزهرية وSTEM ومدارس النيل:

طب الأسنان: ٧٣٪ بالملك سلمان والوادى الجديد، و٧٥٪ بالجلالة والعلمين وشرق بورسعيد، و٧٩٪ بباقى الجامعات الأهلية.

العلاج الطبيعي: ٧٢٪، و٧٤٪، و٧٧٪ على التوالي.

الصيدلة: ٦٨٪، و٧٠٪، و٧٢٪ على التوالي.

الهندسة: ٦٤٪، و٦٥٪، و٦٨٪ على التوالي.

الطب البيطري: ٦٤٪، و٦٥٪، و٦٧٪ على التوالي.

علوم الحاسب: ٥٨٪، و٥٩٪، و٦١٪ على التوالي.

تكنولوجيا العلوم الصحية والعلوم الأساسية والتمريض: ٥٣٪، و٥٤٪، و٥٦٪ على التوالي.

الفنون والفنون التطبيقية، والإعلام، واللغات والترجمة، والاقتصاد والأعمال، والتربية، والعلوم الاجتماعية، والسياحة والفنادق، والحقوق والقانون، والآثار والتخصصات المناظرة: تبدأ من ٥٢٪ فى الشريحة الأولى، وتصل إلى ٥٣٪ فى باقى الجامعات الأهلية، وفقًا للتصنيف الوارد بجدول الحدود الدنيا.

أما طلاب الشهادات العربية والأجنبية:

طب الأسنان: ٧٥٪ بالملك سلمان والوادى الجديد، و٧٧٪ بالجلالة والعلمين وشرق بورسعيد، و٨٢٪ بباقى الجامعات الأهلية.

العلاج الطبيعي: ٧١٪، و٧٣٪، و٧٨٪ على التوالي.

الصيدلة: ٦٦٪، و٦٨٪، و٧٣٪ على التوالي.

الهندسة: ٦٣٪، و٦٥٪، و٧٠٪ على التوالي.

الطب البيطري: ٦٥٪ بالملك سلمان والوادى الجديد، ولا يوجد حد معلن فى شريحة الجلالة والعلمين وشرق بورسعيد، و٦٥٪ بباقى الجامعات الأهلية.

علوم الحاسب: ٦٠٪، و٦٠٪، و٦٥٪ على التوالي.

وبالنسبة لعدد من التخصصات الأخرى، ومنها تكنولوجيا العلوم الصحية والعلوم الأساسية والتمريض والفنون والإعلام واللغات والترجمة والاقتصاد والأعمال والتربية والعلوم الاجتماعية والسياحة والفنادق والحقوق والآثار، يبلغ الحد الأدنى ٥٨٪ وفقًا للجدول المعلن.

وأكدت البيانات المعلنة أن الحدود الدنيا تسرى على الطلاب وفقًا لنوع الشهادة والجامعة التى يرغبون فى الالتحاق بها، مع استمرار تطبيق القواعد الخاصة بطلاب مدارس STEM ومدارس النيل وفق الضوابط المحددة.

كتب – أحمد صلاح سلمان

مصدر مصرى مسؤول:

تصريحات وزير المياه الإثيوبى انتهاك للقانون الدولي

ذكر مصدر مسؤول أن التصريحات الأخيرة المنسوبة لوزير المياه والطاقة الإثيوبى بشأن بناء سدود إضافية على نهر النيل و«السيطرة» على تدفقات المياه إلى دولتى المصب، تمثل إمعانا فى النهج الإثيوبى الأحادى فى انتهاك صارخ للقانون الدولي، وتعكس استمرار أوهام أديس أبابا بإمكانية فرض الهيمنة على نهر دولى مشترك وإخضاعه لإرادة دولة واحدة.

وقال المصدر إن هذه التصريحات تسقط مجددا الادعاءات الإثيوبية المتكررة بأن تحركاتها تستهدف التنمية دون الإضرار بالآخرين، إذ إن الإعلان صراحة عن السعى إلى «السيطرة» على تدفقات نهر دولى إلى دولتى المصب يكشف عن توجه بالغ الخطورة لا يستهدف تحقيق التنمية المشروعة بقدر ما يعكس محاولة لفرض الأمر الواقع، واحتكار مورد مشترك، واستخدام الموقع الجغرافى لتهديد الحقوق والمصالح المائية لدولتى المصب، وهو ما لا يقره القانون الدولي، ولن تسمح مصر بفرضه كأمر واقع.

وأكد المصدر أن نهر النيل ليس ملكا لدولة بعينها، وأن أوهام السيطرة مع القواعد عليه أو التحكم المنفرد فى تدفقاته تتعارض بصورة صارخة وفى المستقرة للقانون الدولى الحاكمة للأنهار الدولية المشتركة، مقدمتها عدم الإضرار، والتشاور والتوافق والتعاون بحسن نية، واحترام حقوق ومصالح باقى دول الحوض

وشدد المصدر على أن مصر سبق أن أعلنت فى خطاباتها إلى مجلس الأمن أنها ستتخذ كافة التدابير المكفولة لها بموجب القانون الدولى لحماية حقوق ومقدرات شعبها فى نهر النيل، مؤكدا أن أدوات الدولة المصرية متعددة ومتشعبة وقادرة على النفاذ والدفاع عن مصالح الشعب المصرى فى نهر النيل، وأن مصر لن تقبل ولن تسمح بسيطرة أى أطراف على تدفقات المياه لدول المصب

كتب – السيد جمال الدين

جريدة أسبوعية – تصدر عن مؤسسة المشهد للصحافة والنشر

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
مجدى شندى

الموقع الإلكترونى
www.elmashhad.online

العدد 358 – السنة الرابعة عشرة
السبت 15 أغسطس 2026م -
2 ربيع الأول 1448 هـ.
10 صفحات – الثمن : 5 جنيهات

المشهد
لا سقف للحرية

قضية

جدل ضياء العوضي لايزال مستمرا 02

ترجمات

السعوديون مهندسو مأساتهم بأنفسهم 07

رياضة

أموال أوروبية لـ "عشيقة انفانتينو" 09

الدبلوماسيون السابقون يؤكدون: دولة الاحتلال تمارس التطهير العرقى ومن الضرورى اتخاذ إجراءات لوقفها من بينها حظر التجارة والسلاح

100 دبلوماسى بريطانى وفرنسى سابقون يطالبون برنهام وماكرون بالتحرك لوقف «محو فلسطين»

مجازر غزة طوفان دماء لا يتوقف

الجارديان

مجازر غزة

قال أكثر من ١٠٠ دبلوماسى فرنسى وبريطانى سابق، إن فلسطين تُمحى أمام أعين العالم، ودعوا إلى تحرك عاجل، يشمل حظر التجارة وبيع الأسلحة، للضغط على إسرائيل من أجل القبول بقيام دولة فلسطينية.

وفى رسالة مشتركة غير مسبوقة، نشرتها صحيفة الجارديان تخلّى الدبلوماسيون عن اللغة الدبلوماسية المعتادة، قائلين إن إسرائيل تقوم بالتطهير العرقي، ومحذرين من أن العالم لم يعد يرى إسرائيل باعتبارها ديمقراطية حقيقية.

ويرى الدبلوماسيون أن بريطانيا وفرنسا أدّتا دورًا محوريًا فى تشكيل الشرق الأوسط الحديث، مشيرين إلى أن البلدين اتخذا فى عام ٢٠٢٥ خطوة الاعتراف بفلسطين كدولة. ويؤكدون أن على بلديهما الآن مسؤولية «توحيد الجهود بشأن نقطة الانقسام الأساسية فى المنطقة: المساواة فى الحقوق بين الإسرائيليين والفلسطينيين».

ووقّع الرسالة، الموجّهة إلى الرئيس الفرنسى إيمانويل ماكرون ورئيس الوزراء البريطانى آندى برنهام، ٥٢ دبلوماسيًا فرنسيًا سابقًا و٥٠ سفيرًا بريطانيًا سابقًا، خدم كثير منهم فى الشرق الأوسط وفى مناصب رفيعة فى مصر وإيران والبحرين وإسرائيل وسوريا وتركيا والكويت والسعودية وقطر.

وتضم قائمة الدبلوماسيين البريطانيين أيضًا مبعوثين سابقين لدى الأمم المتحدة، هما جيريمى غرينستوك وإمير جونز باري، إلى جانب إدوارد تشابلن، المدير السابق لشؤون الشرق الأوسط فى وزارة الخارجية البريطانية. أما الموقّعون الفرنسيون فيشملون باتريس باولي، المدير السابق لشؤون الشرق الأوسط فى وزارة الخارجية الفرنسية، وستانيسلاس دو لابولاي، القنصل العام الفرنسى السابق فى القدس.

ونُشرت الرسالة، التى كانت قد بُعثت إلى صحيفتى الجارديان و لو موند، بعد إدانة بريطانيا وفرنسا، إلى جانب تسع دول أخرى، قيام الحكومة الإسرائيلية بنشر مناقصات لبناء وحدات سكنية ضمن مشروع مستوطنة (إى واحد)، قائلة إن المساكن المقترحة «ستُبعد إسرائيل أكثر عن السلام وستقوّض مكانتها الدولية».

ولم يتضمن ذلك البيان تهديدًا واضحًا بفرض عواقب، باستثناء تحذير الشركات العاملة فى نطاق اختصاص هذه الدول من المشاركة فى المناقصات، نظرًا إلى احتمال ترتب عواقب قانونية وعواقب خاصة بالسُمعة على الاستثمار فى بناء مستوطنة غير قانونية.

ووصف وزير الخارجية البريطاني، إد ميليباند، المناقصات الخاصة ببناء ١,٢٠٠ منزل، والتى تشقّ الضفة الغربية، بأنها تهديد مدمر لقابلية تطبيق حل الدولتين، واستدعى أكبر دبلوماسى إسرائيلى حاليًا فى بريطانيا، وهو القائم بالأعمال دانييلا غرودسكى إكشتاين.

وفيما يشبه التحدى لهذه الانتقادات، قال وزير الخارجية الإسرائيلي، جدعون ساعر، بأن إسرائيل لن تبقى سلبية، زاعما أن «للشعب اليهودى الحق فى العيش فى جميع أنحاء إسرائيل، تمامًا كما للشعب البريطانى الحق فى العيش فى جميع أنحاء المملكة المتحدة».

ويأمل الدبلوماسيون أن تضغط رسالتهم على ماكرون وبرنهام لفرض عقوبات وإجراءات محددة على إسرائيل، فى محاولة للإبقاء على حل الدولتين حيًا.

لقد أسندت الدبلوماسية المتعلقة بشروط انسحاب إسرائيل من غزة، إلى حد كبير، إلى المفاوضات بين إسرائيل وجاريد كوشنر، صهر دونالد ترامب ومبعوثه. لكن إسرائيل رفضت أحدث خطة سلام أمريكية بشأن غزة، والمكوّنة من ١٥ نقطة، وهو ما أدى إلى انتقادات من ثمانى دول إسلامية، من بينها الإمارات العربية المتحدة، التى تُعد أقرب حليف مسلم لإسرائيل. وقالت هذه الدول إن أفعال إسرائيل «تقوّض بصورة جوهرية الجهود الجماعية المبذولة لتحقيق سلام عادل ودائم».

ودار نقاش داخلى بين الدبلوماسيين حول ما إذا كان رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو يسعى، من خلال الاستفزازات العسكرية والسياسية، إلى دفع الدول إلى اتخاذ إجراءات انتقامية من شأنها تعزيز فرصه فى الانتخابات المقرر إجراؤها فى ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول.

ويرى الدبلوماسيون السابقون أن الخطوة المتأخرة المتمثلة فى الاعتراف بفلسطين «يجب أن تتحول إلى واقع من خلال تحرك عاجل لحماية حق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم، فى الوقت الذى تسعى فيه الحكومة الإسرائيلية إلى تدمير أى احتمال لقيام دولة فلسطينية مستقلة، فى إظهار الاحتقار للقانون، وأحكام محكمة العدل الدولية، والعدد الذى لا يُحصى من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة».

وجاء فى الرسالة:

«تهتم حكوماتنا بأمن الشعب الإسرائيلي، تمامًا كما أنها تشعر بالصدمة إزاء معاناة الشعب الفلسطينى تحت الاحتلال. لقد ارتكبت حماس جرائم بشعة فى ٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣، لكن لا شيء يبرر سياسة إسرائيل المنهجية فى تدمير غزة وسكانها. إن تأكيد السيد نتنياهو أن على إسرائيل أن تعيش بالسيف هو أمر خاطئ أخلاقيًا ونتائجه عكسية. فهو يعرّض أمن إسرائيل للخطر ولا يترك مجالًا للتفاوض. ونتيجة لذلك، لم يعد العالم يرى إسرائيل باعتبارها ديمقراطية حقيقية؛ فلا شيء ديمقراطى فى حرمان الآخرين من حقوقهم وأراضيهم.

«فى غزة، حُشر مليونا فلسطينى فى ٣٠٪ من أراضيهم المدمرة، وهم يعانون الجوع ويفتقرون إلى الدواء والمسكن. وقُتل أكثر من ١,٢٠٠ فلسطينى منذ ما يُسمى "وقف إطلاق النار". وفى القدس الشرقية وبقية أنحاء الضفة الغربية، ترقى عمليات هدم منازل الفلسطينيين والعنف المستشرى الذى يمارسه المستوطنون – بتواطؤ من الجيش والشرطة الإسرائيليين – إلى مستوى التطهير العرقي. إن فلسطين تُمحى أمام أعيننا. وتمتد هذه السياسة القائمة على الاحتلال والتدمير إلى لبنان – حيث سُوّيت قرى عديدة بالأرض – وإلى سوريا. إنها وصمة عار على ضمير الإنسانية، وتتطلب من المملكة المتحدة وفرنسا التحرك».

ويحث الدبلوماسيون البلدين على اتخاذ سبع خطوات سياسية كالتالي:

– التشبث بقرارات محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية .

– تعليق اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبى وإسرائيل، وكذلك اتفاقية التجارة والشراكة بين المملكة المتحدة وإسرائيل، بسبب انتهاك أحكام حقوق الإنسان.

– تعليق عمليات نقل الأسلحة من إسرائيل وإليها، وتعليق جميع أشكال التعاون العسكرى الثنائي.

– الإصرار على السماح بوصول المساعدات إلى غزة دون قيود، بقيادة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وغيرها من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية، مع فرض عواقب على عدم الامتثال. كما طالبوا بالسماح بدخول الصحفيين والدبلوماسيين وأعضاء البرلمانات.

– حظر جميع أشكال التجارة مع المستوطنات، بما فى ذلك السلع والاستثمارات والتأمين وغيرها من الخدمات المالية.

– تحذير مقدمى العروض المحتملين لمشروع مستوطنة (إى واحد) – الخط الأحمر – ، أو لأى تمويل أو أعمال بناء أخرى للمستوطنات، من أن مصالحهم داخل المملكة المتحدة وفرنسا ومعهما ستتضرر.

– اعتبار شراء المواطنين البريطانيين والفرنسيين عقارات على أراض فلسطينية «مسلوبة» جريمة، وسحب الصفة الخيرية من «الجمعيات الخيرية» التى تموّل المستوطنات.

ووازن الدبلوماسيون انتقاداتهم لإسرائيل بالقول إن على الفلسطينيين «ضمان أن تكون الدولة التى اعترف بها أكثر من ثلثى دول العالم دولة ديمقراطية تحترم القانون، رغم الاحتلال. ويجب إعادة توحيد غزة والضفة الغربية سياسيًا وإداريًا واقتصاديًا. فالقيادة السياسية الفلسطينية لا تمثل الشعب تمثيلًا حقيقيًا وتعانى من خلل وظيفي. ويجب أن تقود الانتخابات المقررة فى نوفمبر/تشرين الثانى ﷺ فى فلسطين رضي الله عنه إلى تجديد ديمقراطي».

لكنهم قالوا: «فى حين تستطيع حكومتانا القيام بالكثير لمساعدة فلسطين على أن تصبح دولة ديمقراطية مكتملة المؤسسات وقادرة على أداء وظائفها، فإن التركيز يجب أن ينصب على إصرار إسرائيل على منع تحقيق هذه النتيجة».

وقد تم التواصل مع السفارة الإسرائيلية فى لندن للحصول على تعليق دون رد.

ترجمة – فدوى مجدي
عن الجارديان البريطانية

المصدر: Former British and French diplomats urge action over Israel's 'erasure' of Palestine | Palestine | The Guardian